د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لا.. لتحديد الحد الأعلى للأجور

لا خلاف على أن مبدأ رفع الحد الأدنى للأجور هو مطلب مصرى وطنى طال انتظاره بعد أن كثر الكلام عنه لفترة ممتدة كانت أشبه بالضجيج بلا طحين، وقد دار السجال طويلا بين المنادين برفعه ليكون ما بين ٦٠٠ و٦٥٠ جنيها فى حده الأدنى، بينما عمد الطرف الآخر للتلويح بأن فى رفع الحد الأدنى للأجور تأثيره السلبى على مشكلة البطالة.

ولقد كنت منحازاً منذ البداية لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يتم الاتفاق عليه، سواء هذه القيمة أو ما يعلوها، بلا تحفظ، باعتبار تعريف الحد الأدنى للأجور هو القيمة التى تفى بالاحتياجات الأساسية للفرد، على أن يؤخذ فى الاعتبار وضع العامل من كونه عاملاً مؤهلاً أو صبياً تحت التمرين أو أسطى ذا تأهيل فنى راق. بمعنى أن هيكل الحد الأدنى للأجور فى الدول الصناعية لا يقتصر على تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد الجديد الداخل لسوق العمل فى أول المنظومة، وإنما يتعدى ذلك لدرجات الترقى على السلم الوظيفى ويراعى أيضا الشريحة العمرية للعامل أو الموظف. وهو أمر لم يتطرق إليه أى من المنادين برفع الحد الأدنى للأجور بصورته الحالية. وهو أمر لا بأس به كبداية يمكن استكمالها فى مراحلها لاحقاً بما لا يؤدى إلى تعطيل تحديد الحد الأدنى للأجور باعتباره مطلباً ملحاً لا يقبل التسويف أو التأجيل.

يتكامل مع تنظيم الحد الأدنى للأجور أمران أولهما: أن تلتزم المؤسسات التابعة للدولة، سواء كانت قطاعا عاما أو وزارات أو محليات بتطبيق ذلك، إذ إن واقع الحال يدل على أن موظفى المحليات والسكك الحديدية وعمال النظافة وشريحة من المدرسين لا ينالون الحد الأدنى من الرواتب المعمول به حاليا تحت نظام ما يسمى التعيين بعقود وهو أمر لا يحتمل السكوت عليه الآن.

ثانيهما: أن يسمح بالعمل بنظام بعض الوقت وذلك فى حدود ١٨ ساعة أسبوعيا لمن يضطر لهذا من سيدات لهن ظروفهن العائلية أو رجال يضطرون لذلك بسبب المرض أو الالتزام برعاية مريض بالمنزل أو غير ذلك، حيث نظمت قوانين العمل بالدول الصناعية أنه من حق الفرد العامل اقتضاء نصف الحد الأدنى للأجور والالتزام بنصف وقت العمل، موزعاً على أيام الأسبوع بالطريقة التى يراها مناسبة له.

الجديد فى الأمر أن العمل بعض الوقت معفى من أداء ضريبة الدخل وأى ضرائب أو رسوم أخرى، مع الاشتراك الكامل فى التأمين الصحى دون أداء أى رسوم عن ذلك.

أما عن الاتجاه لتحديد الحد الأعلى للأجور، فإننى أعترف بأننى غير قادر على تكييفه مطلباً وطنياً، إذ إنه ببساطة كيف يسمح للجهات والشركات الأجنبية بإطلاق الأجور لأعلى دون تحديد سقوف لها، باعتبار أن التكلفة والعائد هما وجهان لعملة واحدة، بينما نتجه - نحن المصريين - لتقييد أصحاب المواهب والإمكانيات والخبرات التخصصية العالية بسقوف من الأجور لا يمكن تخطيها، فنكون بذلك إما نشكك فى حقيقة وجود مواهب بين أبنائنا أو هى دعوة طاردة للمواهب تفتح باب النجاح لتلك المواهب خارج مؤسساتنا الحكومية وقطاع البترول والبنوك ليعملوا فى خدمة الشركات الأجنبية وبلاد المهجر وما إلى ذلك. كما أن هذا الأمر يفتح باباً للتلاعب لإضافة متمم حسابى للراتب فى صورة بدلات حضور جلسات وهمية، وهو أمر لا مبرر له فى دولة تسعى لإعلاء شأن الشفافية وإفساح المجال لضوء النهار أن يعم أرجاء الوطن.

فلماذا لا نسمح بإطلاق سقف الأجور أمام أبنائنا، وعلى كل منهم أن يؤدى حق الدولة من ضرائب عن دخله مهما ارتفع؟

أعود لنقطة البداية، منادياً بنعم لرفع الحد الأدنى للأجور والاعتراض المسبب على تحديد الحد الأعلى للأجور والدخل تحت أى مسمى أو سقف. فهذا الأخير لم يعد معمولاً به حتى فى الدول التى كانت اشتراكية لعقود طويلة.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى

بقلم دكتور مهندس: نادر رياض

رفع الحد الأدنى للأجور.. إطالة للمقامات وتحديد الحد الأعلى للأجور.. تقزيم للهامات

لا خلاف على أن مبدأ رفع الحد الأدنى للأجور هو مطلب مصرى وطنى طال انتظاره بعد أن كثر الكلام عنه لفترة ممتدة كانت أشبه بالضجيج بلا طحين وقد دار السجال طويلاً بين المنادين برفعه ليكون ما بين ٦٠٠ : ٦٥٠ جنيها فى حده الأدنى بينما عمد الطرف الآخر للتلويح بأن فى رفع الحد الأدنى للأجور تأثيره السلبى على مشكلة البطالة.

ولقد كنت منحازاً منذ البداية لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يتم الاتفاق عليه سواء هذه القيمة أو ما يعلوها بلا تحفظ، باعتبار أن تعريف الحد الأدنى للأجور بأنه القيمة التى تفى بالاحتياجات الأساسية للفرد على أن يؤخذ فى الاعتبار وضع العامل من كونه عاملا مؤهلا أو صبيا تحت التمرين أو أسطى ذا تأهيل فنى راق. بمعنى أن هيكل الحد الأدنى للأجور فى الدول الصناعية لا يقتصر على تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد الجديد الداخل لسوق العمل فى أول المنظومة وإنما يتعدى ذلك لدرجات الترقى على السلم الوظيفى ويراعى أيضاً الشريحة العمرية للعامل أو الموظف. وهو أمر لم يتطرق إليه أى من المنادين برفع الحد الأدنى للأجور بصورته الحالية. وهو أمر لا بأس به كبداية يمكن استكمالها فى مراحلها لاحقاً بما لا يؤدى إلى تعطيل تحديد الحد الأدنى للأجور باعتباره مطلبا ملحا لا يقبل التسويف أو التأجيل.

يتكامل مع تنظيم الحد الأدنى للأجور أمران:

أولهما- أن تلتزم المؤسسات التابعة للدولة سواء كانت قطاعا عاما أو وزارات أو محليات بتطبيق ذلك إذ إن واقع الحال يدل على أن المحليات والسكك الحديدية وعمال النظافة وشريحة من المدرسين لا تنال الحد الأدنى من المرتبات المعمول به حالياً تحت نظام ما يسمى التعيين بعقود وهو أمر لا يحتمل السكوت عليه الآن.

ثانيهما- أن يسمح بالعمل بنظام بعض الوقت وذلك فى حدود ١٨ ساعة أسبوعياً لمن يضطر لهذا من سيدات لهن ظروفهن العائلية أو رجال يضطرون لذلك بسبب المرض أو الالتزام برعاية مريض.

بالمنزل أو غير ذلك حيث نظمت قوانين العمل بالدول الصناعية أنه من حق الفرد العامل اقتضاء نصف الحد الأدنى للأجور والالتزام بنصف وقت العمل موزعاً على أيام الأسبوع بالطريقة التى يراها مناسبة له.

الجديد فى الأمر أن العمل بعض الوقت معفى من أداء ضريبة الدخل وأية ضرائب أو رسوم أخرى مع الاشتراك الكامل فى التأمين الصحى دون أداء أية رسوم عن ذلك.

أما عن الاتجاه لتحديد الحد الأعلى للأجور فإننى اعترف بأننى غير قادر على تكييفه مطلباً وطنياً إذ إنه ببساطة كيف يسمح للجهات والشركات الأجنبية فى إطلاق الأجور لأعلى دون تحديد سقوف لها باعتبار أن التكلفة والعائد هما وجهان لعملة واحدة، بينما نتجه نحن المصريين لتقييد أصحاب المواهب والإمكانيات والخبرات التخصصية العالية بسقوف من الأجور، لا يمكن تخطيها فنكون بذلك إما نشكك فى حقيقة وجود مواهب بين أبنائنا أو هى دعوة طاردة للمواهب تفتح باب النجاح لتلك المواهب خارج مؤسساتنا الحكومية وقطاع البترول والبنوك ليعملوا فى خدمة الشركات الأجنبية وبلاد المهجر وما إلى ذلك. كما أن هذا الأمر يفتح باباً للتلاعب لإضافة متمم حسابى للمرتب فى صورة بدلات حضور جلسات وهمية، وهو أمر لا مبرر له فى دولة تسعى لإعلاء شأن الشفافية وإفساح المجال لضوء النهار أن يعم أرجاء الوطن.

فلماذا لا نسمح بإطلاق سقف الأجور أمام أبنائنا وعلى كل منهم أن يؤدى حق الدولة من ضرائب عن دخله مهما ارتفع.

أعود لنقطة البداية منادياً بنعم لرفع الحد الأدنى للأجور والاعتراض المسبب على تحديد الحد الأعلى للأجور والدخل تحت أى مسمى أو سقف. فهذا الأخير لم يعد معمولاً به حتى فى الدول التى كانت اشتراكية لعقود طويلة.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى